

الحلقة (١٧)

تفسير الآيات (١٨٠، ١٨١، ١٨٢) من سورة البقرة

{كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}

قوله تعالى {كُتِبَ عَلَيْكُمُ} معناه فرض وأثبت فإن قيل: لم قال كتب، ولم يقل كتبت والوصية مؤنثة؟، فالجواب إنما قال ذلك لأنه أراد بالوصية الإيصاء بالوصية، وقيل لأنه تخلل فاصل، فكان الفاصل كالعوض عن تاء التأنيث، تقول العرب: حضر القاضي اليوم امرأة، فلما كان الفاصل ذهبت تاء التأنيث، ولم يقل حضرت المرأة القاضي اليوم.

وقوله {إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ} ليس المراد والمقصود هو الموت وإنما المقصود أسباب الموت، ومتى حضر السبب استغنت (كنت) به العرب عن المسبب.

اشتملت هذه الآية الكريمة على الأمر بالوصية للوالدين والأقربين:

١، قال العلماء: كان ذلك واجباً على أصح القولين قبل نزول آية الموارث، أي أن الإنسان يجب أن يوصي لوالديه وأقاربه، فلما نزلت آية الفرائض نسخت هذه الآية، فأصبحت الموارث المقدرة فريضة من الله يأخذها أهلها حتماً من غير وصية، ولهذا جاء في الحديث في السنن وغيرها عن عمرو بن خارجة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث)**، وعن محمد بن سيرين قال: جلس ابن عباس فقرأ سورة البقرة حتى أتى هذه الآية {**إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ**} فقال نسخت هذه الآية.

٢، وقيل إنها منسوخة فيمن يرث، وثابتة فيمن لا يرث، ولكن على قول هؤلاء لا يسمى هذا نسخاً في اصطلاحنا المتأخر، وعلى كل حال هذا مذهب كثير من العلماء أن الوصية في حق من لا يرث، بل جاء في الحديث الآخر **(إلا أن يميز الورثة)** فلو أوصى لوارث، مثلاً أب له خمسة أبناء أوصى لواحد منهم، فالورثة بعد ذلك لهم الحق، إن أرادوا تنفيذ وصية والدهم برأ بوالدهم وصلة لرحمهم فهذا طيب، وإن لم ينفذوه فالشأن لهم.

قوله تعالى أي {**إِنْ تَرَكَ خَيْرًا**} مالا قاله ابن عباس ومجاهد وغيرهم، وبعضهم قال إنما المقصود بالمال إذا كثيراً، أما إذا كان قليلاً فلا وصية فيه، لأن ذلك فيه ضرر على الورثة، ومن العلماء من عمو وقال إن هذا يشمل المال قليله وكثيره.

قوله {**لِوَصِيَّةٍ**} الوصية عبارة عن كل شيء يؤمر بفعله ويعهد به في الحياة وبعد الموت، وخصصها العرف بما يعهد بفعله وتنفيذه بعد الموت.

قوله تعالى: {لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ} الأقربون جمع أقرب، قال قوم: الوصية للأقربين أولى من الأجانب بنص الله تبارك وتعالى عليه، حتى قال الضحاك: "إن أوصى لغير قرابته فقد ختم عمله بمعصية"، وروي عن بعض أهل العلم كالإمام أحمد قال: من أوصى لغير قرابته وترك قرابته محتاجين فبئس ما صنع، وفعله مع ذلك جائز ما ضل لكل من أوصى له، من غنى وفقير، قريب وبعيد، مسلم وكافر.

قوله تعالى: {بِالْمَعْرُوفِ} أي بالعدل والإحسان والرفق، والمراد بالمعروف أن يوصي لأقاربه وصية لا تجحف بورثته، من غير إسراف ولا تقتير، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن سعداً قال له: (يا رسول الله إن لي مالاً ولا يرثني إلا ابنة لي، أفأوصي بثلاثي مالي؟ قال: لا؛ قال: فبالشطر؟ قال: لا، قال: بالثلث: قال: الثلث والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس).

وفي صحيح البخاري أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الثلث والثلث كثير.

قوله تعالى {حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} أي ثابتاً ثبوت نظر، لا ثبوت فرض ووجوب، لأن الوصية ليست واجبة بدليل قوله {عَلَى الْمُتَّقِينَ} وهذا يدل على كونها ندباً، فلو كانت فرضاً لكانت على جميع المسلمين، فلما خص الله من يتقي أي يخاف تقصيراً، دل على أنه غير لازم إلا فيما يتوقع تلفه إن مات، فليزمه فرضاً المبادرة بكتبه والوصية به في الحال، لأنه إن سكت عنه كان تضييعاً له وتقصيراً منه.

← **مسألة:** اختلف العلماء في وجوب الوصية على من خلف مالاً، بعد إجماعهم على أنها واجبة على من عنده ودائع وعليه ديون، لأن ذلك لا خلاف في كونها واجبة، لكن الخلاف في الذي عنده مال أكثر ليس فيه ديون ولا ودائع هل تجب؟

أكثر العلماء على أن الوصية غير واجبة، كما سبق بيانه على أنها واجبة على من ليس عليه شيء من ذلك وهو قول مالك والشافعي وغيرهما، وقالت طائفة الوصية واجبة على ظاهر القرآن قاله الزهري.

وقال أبو ثور: ليست الوصية واجبة إلا على رجل عليه دين أو عنده مال لقوم، وغير ذلك، **والأقرب إن شاء الله تعالى أن الوصية سنة وليست بواجبة**، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده) وفي رواية (يبيت ثلاث ليال) وفيها قال عبدالله بن عمر: ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك إلا وعندي وصيتي).

← **مسألة:** ذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم: (إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس) وقوله (الثلث والثلث كثير).

← **مسألة:** أجمع أهل العلم أن للإنسان أن يغير وصيته ويرجع فيما شاء منها مادام أنه في حياة.

◀ **مسألة:** لا تصح الوصية لوارث إلا إن أجاز الورثة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (**إن الله أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة**)؛ وفي بعض الروايات: (**إلا أن تجيز الورثة**).

يذكر المفسرون ما رواه الدارقطني عن أنس رضي الله عنه قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم هذا ما أوصى به فلان بن فلان، صيغة الوصية: (أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك بعده من أهله بتقوى الله حق تقاته، وأن يصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون)، هذا ليس واجب ولا سنة، بل هذا درج عليه السلف الصالح أنهم كانوا يكتبونه في بداية كتابة الوصية ثم يذكرون بعدها ما يريدون الوصية به.

وقال تعالى: { **فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** } قوله تعالى: { **فَمَنْ بَدَّلَهُ** } الضمير يرجع إلى الإيصاء، وكذلك الضمير في قوله { **سَمِعَهُ** }، وهو كقوله تعالى: { **فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ** } أي وعظ، لأن الوصية في معنى الإيصاء وقد سبق بيانه، والمعنى أن من بدل الوصية فحرفها وغيّر حكمها وزاد فيها أو نقص وكذلك كتّمها كل هذه المعاني داخلة في التبديل الذي تُوعّد من وقع فيه.

قوله تعالى: { **بَعْدَ مَا سَمِعَهُ** } يحتمل أن يكون سمعه من الوصي نفسه، ويحتمل أن يكون سمعه ممن يثبت فيه ذلك عنده.

وقوله تعالى: { **فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ** } الضمير إثمه عائد على المبدل لا على الموصي.

وقوله تعالى: { **سَمِيعٌ عَلِيمٌ** } إثبات صفة السمع والعلم لله وتعالى.

❖ استنبط العلماء من هذه الآية:

١، الدين إذا أوصى به الميت خرج عن ذمته، ووجب على وليه الاستعجال في قضائه وعليه الوزر في تأخيرها.

٢، لا خلاف أنه إذا أوصى بما لا يجوز، كمن أوصى بخمر أو خنزير أو شيء من المعاصي فإنه يجوز تبديله ولا يجوز إمضاؤه؛ كما لو أوصى بأكثر من الثلث أيضاً.

٣، إن الله تعالى لا يخفى عليه من جنف الموصين وتبديل المعتدين.

قوله تبارك وتعالى: { **فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** } رقم الآية ١٨٢

قوله تعالى: { **فَمَنْ خَافَ** } أي خشي وقيل علم؛ فمن خشي من هذا الموصي جنفاً أو إثماً.

قوله تعالى { **مِنْ مَوْصٍ** } فيها قراءتان؛ قرأ بالتشديد (مَوْصٍ) أبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي

وخفف الباكون (من موصي).

قوله تعالى: {جَنَفًا} الجنف هو الجور، وقيل الجنف الميل؛ يقال أجنف الرجل أي جاء بالجنف، كما يقال الأثم أي أتى بما يلام عليه، وتجانف لإثم أي مال؛ قال مجاهد: أي فمن خاف أي من خشي أن يجنف الموصي ويقطع ميراث طائفة ويتعمد الأذية أو يأتيها دون تعمد ذلك هو الجنف، فإن تعمد فهو الجنف في إثم؛ والمعنى على الموصي؛ فإن خاف أن يحرم بعض الورثة أو يوصي بشيء كثير ليضر بهم أو نحو ذلك، {فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ} يعني من وعظ في ذلك وأصلح ما بينه وبين ورثته أو بين الورثة فيما بينهم فهو على أجره، {فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} فإن أصلح بينهم فلا إثم على الموصي إذا عملت فيه الموعظة، ورجع عما أراد من الأذية؛ قال ابن عباس وقتادة والربيع وغيرهم معنى الآية من علم وراءه وأتى على علمه بعد موت الموصي أن الموصي جنف وتعمد أن أذية بعض ورثته فأصلح ما وقع بين الورثة من الإضرار والشقاق فلا إثم عليه، أي لا يلحقه إثم المبدل المذكور قبل، وإن كان في فعله تبديل ما، ولكنه تبديل لمصلحة فلا حرج عليه، والتبديل الذي فيه الإثم هو تبديل الهوى، فللموصي أن يصلح القضية ويعدل فيها على الوجه الشرعي، ولكن بعد مشورة القاضي وليس له أن يبدل من تلقاء نفسه، لأنه باجتهاداته الفردية قد يزل أو يُثبِّم فهذا أفضل وأولى.

الخطاب في قوله تعالى: {فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا} الأصل أنه لجميع المسلمين، أي إن خفتم من موصٍ ميلاً في الوصية وعدولاً عن الحق ووقوعاً في إثم ولم يخرجها بالمعروف، وذلك بأن يوصي بالمال إلى زوج ابنته أو لولد ابنته لينصرف المال إلى ابنته، أو أوصى لابن ابنه والغرض أن ينصرف المال إلى ابنه، أو أوصى لبعيد وترك القريب، فبادروا إلى السعي في الإصلاح بينهم، فإذا وقع الصلح سقط الإثم عن المصلح، والإصلاح فرض كفاية إن قام به البعض سقط الإثم عن الباقي وإن لم يفعلوا أثم الكل.

◀ **مسألة:** بعض الناس لا يوصي بما عنده من خير إلا إذا مات، فلماذا لا يوصي حال حياته ولا يتصدق حال حياته ويوزع المال بيديه، فهذا أفضل، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لما سئل أي الصدقة أفضل قال: (أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمّن الغنى).

◀ **مسألة:** قال العلماء من لم يضر في وصيته، من باب الترغيب، كان كفارة لما ترك من زكاة أو تقصير فقد روى الدار قطني عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من حضرته الوفاة فأوصى فكانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته)؛ فإن ضر في الوصية فقد روى الدار قطني عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الإضرار في الوصية من الكبائر)؛ وروى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إن الرجل أو المرأة ليعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار).

وجاء في حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، ولم يكن له مال

غيرهم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب من ذلك وقال: (**لقد همت أن لا أصلي عليه، ثم دعا مملوكيه فجزأهم ثلاثة أجزاء، ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين، وأرق أربعة**)، ورواه مسلم إلا أنه قال في آخره: وقال له قولاً شديداً بدل قوله (**لقد همت أن لا أصلي عليه**)؛ فكفى بذلك زاجراً وواعظاً في عدم الإضرار بالوصية.